

Distr.: General
9 December 2020
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف



الاجتماع الثلاثون للدول الأطراف

نيويورك، 9 كانون الأول/ديسمبر 2020

مقررات بشأن ميزانية المحكمة الدولية لقانون البحار للفترة 2021-2022

إن اجتماع الدول الأطراف،

وقد نظر في مشروع الميزانية المقترحة للمحكمة الدولية لقانون البحار لفترة الميزانية 2021-2022⁽¹⁾ والإضافة الملحق بها⁽²⁾،

1 - **يوافق** على مبلغ 24 155 000 يورو كميزانية للمحكمة للفترة 2021-2022، استناداً إلى المرفق الأول لمشروع الميزانية المقترحة للمحكمة، وفي ضوء الانخفاض البالغ 257 400 يورو في إطار الباب 2 "نظام المعاشات التقاعدية للقضاة"، على نحو ما ذكر في الإضافة الملحق بمشروع الميزانية المقترحة وما أوجزته رئيسة القلم في تقريرها المقدم إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمسائل المالية والمتعلقة بالميزانية؛

2 - **يقرر**، عملاً بالمادة 3-5 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار⁽³⁾، أن تُحسب اشتراكات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لكل سنة من سنتي الفترة 2021-2022 على أساس نصف الاعتمادات التي أقرها اجتماع الدول الأطراف لتلك الفترة المالية؛

3 - **يحيط علماً مع الارتياح** بالتقرير عن المسائل المتعلقة بالميزانية للفترتين الماليتين 2017-2018 و 2019-2020⁽⁴⁾، ويشير، استناداً إلى ذلك التقرير، إلى أن الفائض النقدي للفترة المالية 2017-2018 يبلغ 2 956 912 يورو، وأنه سيعاد هذا المبلغ ويُخصم من اشتراكات الدول الأطراف لعام 2021،

(1) SPLOS/30/5.

(2) SPLOS/30/5/Add.1.

(3) SPLOS/120.

(4) SPLOS/30/3.



- وفقاً للمادة 4 من النظام المالي، ويشير أيضا إلى أنه لم يعد من الضروري استخدام أجزاء من الفائض النقدي للفترة 2017-2018 لتمويل الزيادة المتوقعة في الإنفاق في الفترة المالية 2019-2020؛
- 4 - **يُأذن** للمحكمة بأن تنقل الأموال بين أبواب الاعتمادات، عملاً بالمادة 4-6، بالقدر اللازم لتغطية النفقات الزائدة، في حالة عدم تمكن المحكمة من تغطية النفقات المعتمدة للفترة 2019-2020 من الاعتمادات المرصودة لبنود معينة من الميزانية؛
- 5 - **يشجع** رئيسة قلم المحكمة على مواصلة إدارة الأموال على نحو يتسم بالحيطة والكفاءة، بغية تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المالية للمحكمة؛
- 6 - **يقرر** أن تموّل جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار⁽⁵⁾ ميزانية المحكمة للفترة 2021-2022، وذلك دون الإخلال بتطبيق أحكام المادة 19 من المرفق السادس من الاتفاقية فيما يتعلق بمساهمة السلطة الدولية لقاع البحار في الميزانيات المقبلة للمحكمة، مع مراعاة أن الاتحاد الأوروبي أشار إلى أن مساهمته المتفق عليها في ميزانية المحكمة ستبلغ 110 000 يورو عن كل سنة؛
- 7 - **يقرر أيضا** أن يُستخدم في تحديد معدل الأنصبة المقررة على الدول الأطراف لأغراض تمويل ميزانية المحكمة للفترة 2021-2022 معدل أدنى قدره 0,01 في المائة ومعدل أقصى قدره 22 في المائة.

(5) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1833, No. 31363